# مجيء الحال من المضاف إليه

فاطمة الراجحي
مدرس بقسم اللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب ، جامعة الكويت



## الملخص

يتناول هذا البحث دراسة لمسألة من مسائل النحو التي قلما تناولها النحاة بالبحث ، ولم تنل حظها من الشهرة عند قدامى النحاة ، وإنما تظهر عند بعض النحاة كأبي علي الفارسي ، وابن الشجري ، والسهيلي وغيرهم من النحاة المتأخرين .

إن الدليل على أهمية هذه المسألة (مجيء الحال من المضاف إليه) ورود شواهد لها في القرآن الكريم ، حيث جمعت اثنتي عشرة آية ، بالإضافة إلى عشرة شواهد من الشعر القديم على هذه المسألة ، وقد أكد البغدادي ذلك بقوله : ومجيء الحال من المضاف إليه ، وإن كان قليلاً فقد ورد كثير في الشعر العربي .

كان عملنا في هذا البحث على النحو التالي :

جمع كل الشواهد التي ذكرها النحاة على مجيء الحال من المضاف إليه ، أو التي تعددت التقديرات الإعرابية فيها .

ومن هذه التقديرات كان مجيء الحال من المضاف إليه .

وقد قسمنا هذه الشواهد إلى قرآنية وشعرية ، في الشواهد القرآنية رجعنا إلى كتب معاني القرآن الكريم وإعرابه لمعرفة رأي أصحابها . هل ذكروا مجيء الحال من المضاف إليه ، وهل وافقوا على ذلك أو ردوه؟ ثم ذكرنا الشواهد الشعرية ورأي النحاة في كل شاهد ، من استشهد به على هذه المسألة؟ ومن رد ذلك الاستشهاد؟

ذكرنا شروط النحاة لمجيء الحال من المضاف إليه ؛ مع بيان تعليل النحاة لامتناع بعض الصور التي جاء فيها الحال من المضاف إليه ، وإلى إجازتهم لصور أخرى وتعليلهم لذلك .

ثم ختمنا البحث بذكر أهم النتائج .

## مقدمة

المتأمل في العلوم الإنسانية عامة ، وعلم النحو خاصة يجد أن لبعض النحاة حظاً من الشهرة لم ينله آخرون[1] ، ولبعض الكتب حظاً من الشهرة لم تنلها كتب أخرى ، فنجد بعض الكتب بلا أسباب مقنعة قد ذاعت شهرتها ، وتهافت النحاة عليها قديماً وحديثاً . وفي المقابل نرى كتباً أخرى أعرض النحاة عنها حتى ماتت أو كادت كما مات أصحابها ، وأصدق مثال على ذلك الجمل واللمع والمفصل والتسهيل ، فقد نالت هذه الكتب من الحظ والشهرة ما لم تنله موسوعات نحوية أخرى ، إذ تهافت النحاة عليها يشرحون متونها تارة ، وتارة شواهدها ، وتارة يصلحون خللها . . . قارن بين هذه الكتب وبين موسوعة نحوية كالتذييل والتكميل تجد صدق كلامنا ، وإذا كان الأمر كذلك فإن يصدق إلى حد بعيد بالنسبة لمسائل النحو ، فترى مسألة من مسائل النحو تأخذ حظها من الشهرة فيذكرها سيبويه والمبرد وابن السراج . . . . وتظل تنتقل من كتاب إلى كتاب حتى تصل إلى العصر الحديث دون أن يخلو منها كتاب نحوي ، وكأن هذه المسألة فرض عين على كل نحوي أن يذكرها في مؤلفه ، وفي المقابل ترى مسألة أخرى لم يلتفت لها سيبويه فلم يذكرها في كتابه ، فتمضي القرون على هذه المسألة دون أن يتنبه لها أحد ، حتى يأتي أحد النحاة فيخرج هذه المسألة من غياهب الظلمات وتظل المسألة - على رغم ذلك - تذكر على استحياء ، يذكرها نحوي ، ويغفلها آخرون وكأنها فرض كفاية يسقط بذكر الآخرين لها . وللتدليل على صحة ما نقول خذ مثلاً مجيء الحال من النكرة وتقديم الحال على صاحبه ، ووقوع المصدر حالاً . . . . وقارن بين هذه المسائل وبين مجيء الحال من المضاف إليه ، تجد مسائل النوع الأول لا يخلو منها كتاب نحوي منذ ذكرها إمام النحاة سيبويه في كتابه في حين تجد المسألة الأخرى - مجيء الحال من المضاف إليه - لا تثار إلا عند أبي علي الفارسي 377هـ ، أي بعد مرور قرنين من الزمان على ظهور كتاب سيبويه ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن أبا علي لم يذكرها في كل كتبه - على كثرتها - بل ذكرها فقط في الشيرازيات[2] ، ولم يقتصر الأمر على ذلك أيضاً ، بل لم تنل هذه المسالة

حقها من الشهرة إلا في كتب ابن مالك وشروحها ، وإن ذكرها ابن الشجري في أكثر من موضع ، والسهيلي في نتائج الفكر .

ولإثبات صحة ما نقول نذكر بعضاً من المؤلفات النحوية التي لم تتعرض لهذه المسألة - مجيء الحال من المضاف إليه - الجمل المنسوب للخليل ، والكتاب لسيبويه ، والمقتضب ، ومجالس ثعلب ، والأصول والجمل للزجاجي وشرحها لابن خروف وابن عصفور وابن هشام[3] ، واللمع وشرحها للتبريزي وابن برهان ، والتبصرة والتذكرة ، والمفصل وشرحه للخوارزمي وابن يعيش ، والمرتجل ، . . . . هذا مع العلم بأن هذه المسألة أمكن جمع اثنتي عشرة آية شواهد على هذه المسألة - وإن ذكر النحاة تقديرات أخرى تخرج عن الحال من المضاف إليه في تلك الآيات - بالإضافة إلى عشرة شواهد من الشعر القديم على هذه المسألة ، بخلاف بيتين من شعر المولدين أحدهما للمتنبي والآخر لأبي تمام - حتى قال البغدادي : ومجيء الحال من المضاف إليه وإن كان قليلاً فقد ورد كثير في الشعر[4] .

ونأتي إلى عملنا في هذا البحث ، فقد جمعنا كل الشواهد التي ذكرها النحاة على مجيء الحال من المضاف إليه ، أو التي تعددت التقديرات الإعرابية فيها ، ومن هذه التقديرات كان مجيء الحال من المضاف إليه . وقد قسمنا هذه الشواهد إلى قرآنية وشعرية ، ففي الشواهد القرآنية رجعنا إلى كتب معاني القرآن الكريم وإعرابه وتفسيره لمعرفة رأي أصحابها ؛ هل ذكروا مجيء الحال من المضاف إليه ، وهل وافقوا على ذلك أو ردوه؟ وهل ذكروا تقديرات أخرى . . . ثم ذكرنا الشواهد الشعرية ، ورأي النحاة في كل شاهد ، ومن استشهد به على هذه المسألة ومن رد ذلك الاستشهاد؟ . . . وختمنا ذلك ببيتين من شعر المولدين .

وبعد أن انتهينا من الحديث عن الشواهد ذكرنا شروط النحاة لمجيء الحال من المضاف إليه ، فذكرنا الشروط الثلاثة ، وتعرضنا لبحث أول من اشترط هذه الشروط ، ثم ختمنا ذلك بذكر رأي الفارسي وما ينسب لأبي زيد في إجازة ذلك

مطلقاً . ثم انتقلنا إلى تعليل النحاة لامتناع بعض الصور التي جاء فيها الحال من المضاف إليه ، وإلى إجازتهم لصور أخرى وتعليلهم لذلك .

ثم ختمنا البحث بذكر أهم النتائج .

## الشواهد القرآنية على مجيء الحال من المضاف إليه

إذا كان النحاة قد ذكروا أن مجيء الحال من المضاف إليه عزيز أو نادر قليل ، فإن الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة قد ذكر في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن» ثلاث عشرة آية جاء فيها الحال من المضاف إليه[5] - مع ملاحظة أن أية واحدة تكررت ثلاث مرات - ، وسنذكر الآن هذه الآيات مرتبة حسب ورودها في المصحف مع الرجوع إلى كتب إعراب القرآن ، وإلى كتب معاني القرآن ، وإلى كتب التفسير المهتمة بالجانب الإعرابي للآيات لمعرفة رأي أصحابها في هذه المسألة .

**1 ـ قال تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها)** (النساء ، 93)

فـ(خالداً) حال من الهاء في جزاؤه . والآية ذكرها الفراء والنحاس والأخفش والزجاج والزمخشري ومكي وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عطية ، إلا أنهم لم يتعرضوا لموطن الشاهد من الآية الكريمة[6] . وقد تطرق للشاهد في الآية الكريمة أبو البقاء العكبري والمنتجب الهمداني 643هـ ، قال أبو البقاء : و(خالداً) حال من محذوف تقديره : يجزاها خالداً فيها ، فإن شئت جعلته من الضمير المرفوع وإن شئت من المنصوب ، وقيل التقدير : جازاه بدليل قوله : وغضب الله عليه ولعنه فعلى هذا يكون خالداً حال من المنصوب لا غير ، ولا يجوز أن يكون حالاً من الهاء في جزاؤه لوجهين : أحدهما أنه حال من المضاف إليه ، والثاني أنه فصل بين صاحب الحال ، والحال بخبر المبتدأ [7] ، فالعكبري يرد كون الحال من المضاف إليه ويجعله من محذوف ، إن شئت جعلته من مرفوع ، وإن شئت من منصوب وقد نقل كلامه المنتجب الهمداني في كتابه الفريد في إعراب القرآن المجيد ، قال : و(خالداً) منصوب على الحال ، واختلف في ذي

الحال والعامل ، فقيل : كلاهما محذوف دل عليه ، فجزاؤه تقدير جازاه الله خالداً ، وقيل : هو حال من الضمير المجرور وهو العامل في الحال كما تقول ضربُ زيد شديد قائماً ، فقائماً حال من زيد والعامل فيها المضافو وأبى ذلك صاحب القول الأول لكونه حالاً من المضاف ، إليه مع الفصل بين ذي الحال والحال بخبر المبتدأ[8] . وهكذا يرد العكبري ومن بعده المنتجب الهمداني كون الحال من المضاف إليه .

**2 ـ (إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً)** (النساء ، 140)

(جميعاً) حال من المنافقين والكافرين ، وبالرجوع إلى كتب إعراب القرآن ومعانيه وتفسيره وجدت الفراء والأخفش لم يذكرا الآية الكريمة[9] ، والآية ذكرها النحاس والزجاج ومكي والزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عطية[10] دون تعرض لموطن الشاهد في الآية الكريمة ، ولم أجد إلا المنتجب الهمداني يقول : و(جميعاً) حال من المنافقين والكافرين [11] أي من المضاف إليه ولم يذكر المنتجب أكثر من ذلك .

**3 ـ (إلى الله مرجعكم جميعاً)** (المائدة ، 48 ، 105) ،

لم يتعرض الفراء والأخفش والنحاس الزجاج والزمخشري وأبو حيان وابن عطية لذكر موطن الشاهد من الآية الكريمة [12] ، وتطرق العكبري والسمين الحلبي والمنتجب الهمداني لذكر موطن الشاهد . قال العكبري (جميعاً) حال من الضمير المجرور ، وفي العامل وجهان : أحدهما المصدر المضاف لأنه من تقدير إليه ترجعون جميعاً ، والضمير المجرور فاعل في المعنى أو قائم مقام الفاعل ، والثاني أن يعمل فيه الاستقرار الذي ارتفع به مرجعكم أو الضمير الذي في الجار[13] ، وكذا صرح السمين الحلبي قال : و(جميعاً) حال من (كم) في مرجعكم[14] ، وقال المنتجب : المرجع : الرجوع والمصدر مضاف إلى ما هو فاعل في المعنى ، وجميعاً حال منه والعامل المصدر المضاف ، كأنه قيل : إليه ترجعون جميعاً [15] .

**4 ـ قال : (النار مثواكم خالدين فيها)** (الأنعام ، 128)

الآية لم يتعرض لها كل من الفراء والأخفش والزمخشري[16] ، ونص الزجاج والنحاس والعكبري وأبو حيان والسمين الحلبي والمنتجب الهمداني على نصب (خالدين) على الحال من (كم) . وقد اقتصر الزجاج والنحاس والمنتجب وابن عطية على هذا الوجه ، قال المنتجب مثلاً : النار مثواكم خالدين فيها ، (خالدين) حال من الكاف والميم[17] . وقد ذكر السمين الحلبي أن (خالدين) منصوب على الحال ، وهي حال مقدرة وفي العامل فيها ثلاثة أوجه : أحدها أنه مثواكم ؛ لأنه هنا اسم مصدر لا اسم مكان ، الثاني أن العامل فيها فعل محذوف أي يثوون فيها خالدين ، الثالث أن العامل معنى الإضافة ، ومعنى الإضافة لا يصلح أن يكون عاملاً البتة فليس بشيء [18] ، فالسمين الحلبي يذكر ثلاثة تقديرات لصاحب الحال : منها أن يكون المضاف إليه في مثواكم ، إلا أنه يرد هذا التقدير ؛ لأن معنى الإضافة لا يصلح أن يكون عاملاً . هذا وقد نقل ابن عطية في تفسيره عن أبي علي في الإغفال أن العامل في الحال هو المثوى ، قال ابن عطية : قال أبو علي في الإغفال : المثوى عندي مصدر لا موضع له وذلك لعمله في الحال التي هي (خالدين)[19] .

**5 ـ (إليه مرجعكم جميعاً)** (يونس ، 4)

ذكر النحاس والزجاج أن «جميعاً» حال ، إلا أنهما لم ينصا على صاحب الحال[20] ، وقد نص على أنه المضاف إليه مكي بن أبي طالب وابن عطية والمنتجب الهمداني قال الأخير مثلاً : (مرجعكم) مبتدأ والخبر إليه ، (وجميعاً) حال من الكاف والميم بمعنى ترجعون إليه جميعاً[21] . والآية الكريمة يستشهد بها شراح الألفية على مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال وهو هنا المصدر[22] .

**6 ـ (ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا)** (الحجر ، 47)

لم يتعرض الفراء والأخفش لموطن الشاهد في الآية الكريمة ، واقتصر

الزجاج والنحاس والزمخشري على أن إخواناً منصوب على الحال ، دون تعرض لصاحب الحال ، ودون ذكر لتقديرات أخرى[23] .

أما مكي والعكبري[24] وأبو حيان ، والسمين الحلبي فقد ذكروا لصاحب الحال عدة تقديرات حيث يجوز أن يكون (إخوانا) حالاً من (هم) التي في صدورهم ، وسوغ ذلك أن المضاف جزء من المضاف إليه ، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل (ادخلوها) ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (آمنين) ، ويجوز أن يكون حالاً من (المتقين) في آية سابقة إن المتقين في جنات وعيون . والآية الكريمة يستشهد بها شراح الألفية على مجيء الحال من المضاف إليه ؛ لأن المضاف جزؤه[25] .

**7 ـ (وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)** (الحجر ، 66)

فـ(مصبحين) حال من هؤلاء وهو مضاف إليه ، لم يذكر ذلك الفراء والأخفش والزمخشري ، واقتصر النحاس والزجاج ومكي على ذكر أن (مصبحين) حال دون التعرض لصاحب الحال[26] أما العكبري والسمين الحلبي والمنتجب الهمداني فذكروا لصاحب الحال تقديرين : أحدهما (هؤلاء) وعلى هذا يكون الحال من المضاف إليه ، والآخر من الضمير المستتر في (مقطوع) على المعنى ولذلك جمعه [27] ، وقد اقتصر على هذا الوجه أبو حيان في البحر المحيط[28] .

**8 ـ (أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً)** (النحل ، 123)

وهي جزء من آية في سورة البقرة 135و ذكر الأخفش أن (حنيفاً) منصوب على الحال ، إلا أنه لم يذكر صاحب الحال[29] . وقد ذكر مكي أن (حنيفاً) حال من المضمر المرفوع في اتبع قال : ولا يحسن أن يكون حالاً من (إبراهيم) لأنه مضاف إليه[30] ، فمكي يرفض أن يكون الحال من (إبراهيم) وهو المضاف إليه . وقد رد كلام مكي ابنُ عطية في تفسيره المحرر الوجيز ، قال : قال مكي ولا يكون (يعني حنيفاً) حالاً من إبراهيم لأنه مضاف إليه وليس كما قال ؛

لأن الحال قد تعمل فيها حروف الجر إذا عملت في ذي الحال ، كقولك : مررت بزيد قائماً[31] . وقد ذكر ابن الشجري تقديراً ثالثاً لصاحب الحال وهو أن تجعل (الملة) صاحب الحال ، لأنها في معنى الدين[32] ، والآية يستشهد بها شراح الألفية على مجيء الحال من المضاف إليه ، لأن المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ، فلو قيل في غير القرآن أن اتبع إبراهيم حنيفاً لصح[33] .

**9 ـ (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا)** (الحجرات ، 12)

ذكر الزمخشري والعكبري والمنتجب الهمداني أن انتصاب (ميتا) على الحال من لحم ، أو من أخيه وهو المضاف إليه[34] . وقد ضعف أبو حيان أن يكون الحال من أخيه (المضاف إليه) قال : لأن المجرور بالإضافة لا يجيء الحال منه إلا إذا كان له موضع من الإعراب نحو أعجبني ركوب الفرس مسرَجاً ، وقيام زيد مسرعاً ، فالفرس في موضع نصب ، وزيد في موضع رفع[35] . وقد اقتصر ابن الشجري على انتصاب (ميتا) من المضاف إليه (أخيه) ووإن كان الحال من المضاف إليه مما قل استعماله[36] .

**10 ـ (إنا مرسلو الناقة فتنة لهم)** (القمر ، 27)

يجوز في فتنة أن تكون مفعولاً له ، أي باعثوها امتحاناً لهم ، ويجوز أن تكون حالاً من المضاف إليه ، ويجوز أن تكون منصوبة على المصدر[37] .

**11 ـ (بشراكم اليوم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها)** (الحديد ، 12)

ذكر النحاس أن انتصاب (خالدين) على الحال ، إلا أنه لم يذكر صاحب الحال والخلاف فيه[38] . واقتصر مكي على أن صاحب الحال المضاف إليه الكاف والميم من (بشراكم)[39] ، ورد ذلك المنتجب الهمداني قال : وذو الحال محذوف يدل عليه المصدر المقدر المحذوف الذي هو دخول كأنه قال : بشراكم اليوم دخول جنات تدخلون خالدين ، ولا يجوز أن يكون حالاً من المصدر الذي هو (دخول) لعدم العامل والفائدة ، ولا من (الكاف والميم) في بشراكم لأجل التفرقة بين الصلة والموصول بالخبر الذي هو جنات[40] .

**12 ـ (جزاؤهم عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها)** (البينة ، 8)

اقتصر النحاس على أن (خالدين) حال[41] دون التعرض لصاحبه ، وقد ذكر مكي أنه حال من الهاء والميم في (جزاؤهم) (أي من المضاف إليه) . وجاز ذلك ؛ لأن المصدر ليس بمعنى (أن فعل) و(أن يفعل) فيحتاج ألا يفرق بينه وبين ما تعلق به ، وإنما يمتنع أن يفرق بينه وبين ما تعلق به إذا كان بمعنى (أن فعل) و(أن يفعل) وليس هذا منه[42] . وقد رد ذلك أبو البقاء العكبري قال : ولا يكون حالاً من الضمير المجرور في (جزاؤهم) ، لأنك لو قلت ذلك لفصلت بين المصدر ومعموله بالخبر ، وقد أجازه قوم واعتلوا له بأن المصدر هنا ليس في تقدير أن والفعل وبينه بعد ، وقدر العامل محذوفاً تقديره : ادخلوها خالدين أو أعطوها[43] ، هذه هي الشواهد القرآنية على مجيء الحال من المضاف إليه ، ومن خلال ما ذكرناه يتبين الآتي :

1 - ذكرت تقديرات كثيرة في كل آية من الآيات التي يُستشهد بها على مجيء الحال من المضاف إليه .

2 - رد بعض النحاة أن يكون المضاف إليه صاحب الحال ، رد مكي ذلك في آية ، وكذلك العكبري ، ورد المنتجب ذلك في آيتين .

3 - أحياناً يذكر بعض النحاة مجيء الحال من المضاف إليه ، دون ذكر تقدير آخر ، فعل ذلك مكي في ثلاث آيات ، وفعل العكبري ذلك في آية ، وفعل المنتجب ذلك في آيتين .

4 - أحياناً يذكر هؤلاء النحاة مجيء الحال من المضاف إليه ضمن تقديرات أخرى في الآية ، فعل العكبري ذلك في ثلاث آيات ، وكذلك السمين الحلبي ، هذا مع ملاحظة أن كل الآيات التي ذكرناها لم ترد عند كل نحوي ، والآيات التي وردت لم يتطرق فيها إلى مجيء الحال من المضاف إليه كل نحوي .

## الشواهد الشعرية على مجيء الحال من المضاف إليه

بعد أن انتهينا من الحديث عن الشواهد القرآنية على مجيء الحال من المضاف إليه ، نذكر الآن الشواهد الشعرية على ذلك ، مع ملاحظة أن كل شاهد من هذه الشواهد قد تعددت التقديرات الإعرابية فيه ، ومن هذه التقديرات الإعرابية المتعددة جاء الحال من المضاف إليه بوصفه أحد هذه التقديرات ، وسنذكر الآن هذه الشواهد الشعرية ، مع ذكر آراء النحاة في كل شاهد ، قال أمية ابن أبي الصلت :

**1 ـ اشرَبْ هنيئاً عليكَ التاجُ مرتفقاً  في رأس غُمْدانَ داراً منْكَ محْلالا**[44]

استشهد أبو علي الفارسي بالبيت على أن (داراً) يجوز أن تكون حالاً من رأس غمدان ، أو من غمدان ، قال في الشيرازيات : وأما قوله رأس غمدان فلا يخلو من أن يكون من باب (حمار قبّان) أو من باب رأس القصر ، فإن كان من الوجه الأول ، فإن غمدان لا يكَونَ منه حال ؛ لأنه ليس في الحقيقة إضافة ، وإن كان على لفظه فلا يصح فيه معنى فعْل ، ومن ثم لم يعتدّ به النحويون فلم يجيزوا الإخبار عنه ولا النسب إليه ، فقوله داراً على هذا حال من الرأس دون المضاف إليه ، وإن كان غمدان موضعاً أضاف إليه الرأس[45] .

يريد أبو علي الفارسي أن يقول : إن في البيت تقديرين : الأول أن يكون قوله (داراً) حالاً من (رأس) أي من المضاف ، وعلى هذا فالدار يعني بها المنزل ، لأن الرأس حينئذ مكان مخصوص من البلد فهو بمنزلة المسكن والمنزل ، والتقدير الآخر أن يكون قوله (داراً) حالاً من (غمدان) أي من المضاف إليه وعلى هذا تكون الدار بمعنى البلد ، ولا يجوز على هذا التقدير أن تكون بمعنى المنزل والمسكن[46] ، بقي أن نقول إن (داراً) انتصبت على الحال وهي اسم غير وصف ؛ لأن الحال إنما هي زيادة في الخبر ، فكما أن الخبر يكون تارة اسماً وتارة وصفاً فكذلك الزيادة عليه وقد جاءت ها هنا اسماً كما في قوله تعالى : (هذه ناقة الله لكم آية) [47] وقولهم : هذا بسراً أطيب منه رطباً .

**2 ـ عوذُ وبهثة حاشدونَ عليهمُ حَلَقُ الحديد مضاعفاً يتلهَّبُ**[48]

استشهد الفارسي والعلامة الرضي بالبيت على مجيء الحال (مضاعفاً) من الحديد وهو مضاف إليه[49] . وقد رد ابن الشجري ذلك لأمرين : أحدهما ضعف مجيء الحال من المضاف إليه ، والآخر أن وصف الحلق بالمضاعف أشبه من وصف الحديد به . قال : ويتوجه ضعف ما قاله - يقصد الفارسي - من جهة أخرى ، وذلك أنه لا عامل له في هذه الحال إذا كانت من الحديد ، إلا ما قدره في الكلام من معنى الفعل بالإضافة ، وذلك قوله : ألا ترى أنه لا تخلو الإضافة من أن تكون بمعنى اللام أو من ، وأقول - أي ابن الشجري - إن (مضاعفاً) في الحقيقة إنما هو حال من الذكر المستكن في (عليهم) إن رفعت الحلقَ بالابتداء ، وإن رفعته بالظرف على قول الأخفش والكوفيين فالحال منه ، لأن الظرف حينئذ يخلو من ذكر[50] ، وأجاز أبو حيان أن يكون حالاً من (الحلق) ، ولا إشكال في ذلك ؛ لأن الحلق يجوز تذكيره وتأنيثه[51] .

إذن مجيء الحال مضاعفاً من المضاف إليه ليس التقدير الوحيد في البيت فيجوز أن يكون من المضاف كما ذكر أبو حيان ، ويجوز أن يكون من الذكر المستكن في عليهم كما ذكر ابن الشجري الذي ردَّ كون الحال من المضاف إليه .

**3 ـ وقال النابغة الجعدي :**

**كأنَّ حواميَـهُ مـدبـراً خُضبْنَ وإنْ كان لم يُخْضَبِ** [52]

استشهد ابن الشجري والرضي وأبو حيان بالبيت على مجيء الحال مدبراً من المضاف إليه وهو الهاء من (حواميه)[53] . والملاحظ أن ابن الشجري لم يرد مجيء الحال من الهاء في (حواميه) كما فعل في الشاهد السابق ، بل اكتفي بذكر أن الحال من المضاف إليه قليلة ، والملاحظ أيضاً أن مجيء الحال (مدبرا) من المضاف إليه (الهاء في حواميه) هو التقدير الوحيد في البيت فلم يذكر أحد أن في البيت تقديراً آخر يخرجه عن مجيء الحال من المضاف إليه .

وقال الأعشى :

**4 ـ أرى رجلاً منهمْ أسيفاً كأنما يضمُّ إلى كشحيهِ كفًا مخصَّبَا**[54]

ذكر أبو علي الفارسي في نصب (مخضبا) تقديرات : التقدير الأول أن يكون نعتاً لرجل ، التقدير الثاني أن يكون حالاً من المضمر في (يضم) ، التقدير الثالث أن يكون حالاً من الهاء في كشحيه أي من المضاف إليه[55] وقد رد التقدير الأخير ابنُ بري وابنُ أبي الربيع قال الأول : ويبعد كونه حالاً من الهاء في كشحيه ، لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو معنى فعل ، وتقدير ذلك في المضاف إليه بعيد[56] . وقال ابن أبي الربيع : وهذه الوجوه[57] كلها صحيحة لا اعتراض فيها إلا على قوله – أي الفارسي – حالاً من الهاء ، فإن الهاء مخفوضة بالكشح ، والعامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، وليس في الكشح معنى الفعل ، ولا بد للحال من فعل أو معنى فعل[58] . وقد ذكر ابن الشجري أن جعل (مخضبا) حالاً من المضمر في (يضم) أمثل من أن تجعله حالاً من المضاف إليه ، إلا أن ذلك جاز لالتباس الكشحين بما أضيفتا إليه[59] وبهذا يكون أبو علي قد ذكر مجيء الحال مخضباً من المضاف إليه (الهاء في كشحيه) تقديراً ضمن تقديرات أخرى . وقد رد هذا التقدير ابن بري وابن أبي الربيع ، أي أن هذا الشاهد لم يخلص لمجيء الحال من المضاف إليه كما خلص الشاهد السابق : كأن حواميه مدبراً . . . . .

**5 ـ قال تأبط شرًا :**

**سلبْتَ سلاحي بائساً وشتمتَني فيا خيرَ مسلوبٍ ويا شرَّ سالبِ**[60]

ذكر ابن الشجري والبغدادي أن النحويين أنشدوا في الحال من المضاف إليه قول تأبط شرًا سلبت سلاحي بائساً[61] . . . (فبائساً) حال من ضمير المتكلم في (سلاحي) أي من المضاف إليه . وقد رد ذلك ابن الشجري قال : ولست أرى أن (بائساً) حال من ضمير المتكلم الذي في (سلاحي) ، ولكنه عندي حال من مفعول (سلبت) المحذوف ، والتقدير سلبتني بائساً سلاحي ، وإنما وجب العدول عن نصب بائس على الحال من الياء التي في (سلاحي) لما ذكرته لك من عزة

حال المضاف إليه ، فإذا وجدت مندوحة عنه وجب تركه[62] ، فإن الشجري يذكر تقديراً آخر يخرج عن جعل البيت شاهداً على مجيء الحال من المضاف إليه ، ويجعل الحال من مفعول سلبت المحذوف .

**6 ـ قال المسيب بن عامر :**

**كسيف الفرند العَضْبِ أخْلصَ صقلهُ  تراوحهُ أيدي الرجالِ قيامَا**[63]

ذكر الشجري أن نصب (قياما) على الحال من (الرجال) ، قال : والحال من المضاف إليه قليلة[64] ، ولم يذكر ابن الشجري[65] في البيت تقديرات أخرى تخرجه عن مجيء الحال من المضاف إليه ، ويبدو أنه لم يجد مندوحة تخرجه عن ذلك ؛ لأنه صرح بأن الحال من المضاف إليه قليل ، وإذا وجدت مندوحة وجب ترك ذلك ، وكذلك لم يذكر البغدادي تقديرات أخرى[66] ، ويبدو أن البيت لا يحتمل إلا هذا التقدير - نصب قياما على الحال من الرجال .

**7 ـ قال مالك بن الريب :**

**تقول ابنتي إن انطلاقك واحداً  إلى الروع يوماً تاركي لا أبا ليا**[67]

استشهد ابن مالك بالبيت في شرحه للتسهيل على مجيء الحال من المضاف إليه ، إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر والشاهد هنا على المصدر ، وانتصاب (واحداً) على الحال من الكاف في (انطلاقك) هو التقدير الوحيد في البيت ، ولم يذكر أحد تقديراً آخر ، ولم يرد ذلك أحد ، وقد أنشده ابن مالك كما قلنا على الشرط الأول من مجيء الحال من المضاف إليه ، وهو أن يكون المضاف مما يصح عمله في الحال ، وإليه أشار بقوله :

**ولا تجز حالاً من المضاف له  إلا إذا اقتضى المضاف عمله**[68]

**8 ـ قال امرؤ القيس :**

**كأن سراته لدى البيت قائماً  مَدَاكُ عروسٍ أو صرايةُ حنظل**[69]

استشهد ابن مالك بالبيت في شرح الكافية الشافية[70] على مجيء الحال

(قائماً) من المضاف إليه الهاء من (سراته) ، وسوغ ذلك أن المضاف جزء من المضاف إليه ، وهذا هو الشرط الثاني من شروط مجيء الحال من المضاف إليه قال في الألفية :

أو كان جزء ماله أضيفا . . . . . .

**9 ـ قال كثير عزة :**

**وكنت كذي رجلين رجلا صحيحة ورجلا رمى فيها الزمان فشلت**[71]

قال السهلي : أجاز بعض النحويين في رجل صحيحة : رجلا صحيحة على أنها حال موطأة بالنعت . . وقالوا : هي حال من المضاف إليه . إلا أن السهلي رد هذا القول ؛ لأن الحال كالظرف والمفعول لا بد لها من عامل يعمل فيها ، ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة ، لأنه أضعف من لام الإضافة ، ولام الإضافة لا يعمل معناها في ظرف ولا حال ، فمعناها إذا لم يلفظ بها أضعف وأجدر ألا يعمل[72] ، أي إن بعض النحويين ـ كما قال السهيلي ـ استدل برواية في بيت كثير تخالف الرواية المشهورة على مجيء الحال (رجلا) من المضاف إليه رجلين ، إلا أن السهيلي غلط هذا الرأي .

**10 ـ قال الراجز :**

**أما ترى حيث سهيلٍ طالعاً نجماً يُضيء كالشهابِ ساطعا** [73]

استشهد البغدادي بالرجز على مجيء الحال (طالعاً) من المضاف إليه (سهيل) ، على أنه تقدير ضمن تقديرات أخرى في الرجز قال : ولا يخفى أن إعراب هذا الشعر مشكل . والذي أراه أن الرؤية بصرية ، وأن حيث مفعول به لـ(ترى) ، و(سهيل) مجرور بإضافة حيث إليه ، و(طالعاً) حال من (سهيل) ومجيء الحال من المضاف إليه وإن كان قليلاً فقد ورد منه كثير في الشعر[74] . بقي بيتان ذكرهما النحاة على مجيء الحال من المضاف إليه . وهذان البيتان لا ينتميان لعصور الاستشهاد ؛ الأول للمتنبي :

**ما قوبلتْ عيناه إلا ظنتا تحتَ الدُّجى نارَ الفريق حلولا**[75]

فـ(حلولا) حال من الفريق وهو مضاف إليه . وقد تعسف ابن الشجري فذكر أن حلولا حال من المضمر في الفريق لأن الفريق الجماعة التي تفارق عشيرتها أو غيرهم من الناس[76] .

البيت الآخر لأبي تمام :

**والعلمُ في شُهُبِ الأرماحِ لامعة بين الخميسين لا في السبعة الشهبِ**

فـَ(لامعة) حال من المضاف إليه وهو الأرماح ، وقد ذكر ذلك السهيلي في نتائج الفكر[77] .

بعد أن انتهينا من الحديث عن الشواهد الشعرية على مجيء الحال من المضاف إليه نجمل ما قلناه في السطور التالية :

1 - استشهد النحاة بعشرة شواهد على هذه المسألة . إلا أن الاستشهاد لم يخلص لمجيء الحال من المضاف إليه إلا في أربعة شواهد ، والشواهد الباقية خمسة شواهد ذكر فيها النحاة تقديرات مختلفة . وضمن هذه التقديرات كان تخريج الشاهد على مجيء الحال من المضاف إليه ، وشاهد استشهد النحويون برواية مخالفة للرواية المشهورة على مجيء الحال من المضاف إليه ، وهو قول كثير : . . . . . ورجلا رمى فيها الزمان فشلت .

2 - ذكر النحاة بيتين من شعر المولدين على هذه المسألة الأول منهما للمتنبي ، والآخر لأبي تمام ؛ الأول ذكره ابن الشجري والآخر ذكره السهيلي .

3 - أول من أثار هذه القضية أبو علي الفارسي في الشيرازيات ، حيث استشهد عليها بشاهدين ، واستشهد بشاهد آخر في التكملة ، ثم تلاه ابن الشجري (542هـ) حيث ذكر ثلاثة شواهد أخرى - وإن كان ضعَّف مجيء الحال من المضاف إليه ، ورد الاستشهاد بهذه الأبيات - ثم جاء السهيلي (581هـ) وأضاف بيت كثير برواية النصب في (رجل) على أنها حال من المضاف

إليه ، ثم جاء ابن مالك فاستشهد بشاهدين آخرين : الأول أنشده في شرحه للتسهيل ، والآخر في شرح الكافية الشافية ، ثم ختم البغدادي ذلك فاستشهد بشاهد واحد فقط مع ملاحظة أن الرضي أنشده لكن على مسألة أخرى بعيدة عن الحال من المضاف إليه[78] .

## شروط مجيء الحال من المضاف إليه

أجاز الفارسي وأبو زيد مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، واشترط بعض النحاة لذلك شروطاً . وسنذكر أولاً هذه الشروط ، ثم القائلين بها ، ثم أول من اشترط تلك الشروط ، ثم نختم الكلام بذكر رأي الفارسي .

### أولاً : شروط مجيء الحال من المضاف إليه

قال ابن مالك في ألفيته :

**ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله**

**أو كان جزء ماله أضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفا**

**فالشرط الأول** : أن يكون المضاف مما يصح عمله في الحال ، كاسم الفاعل أو المصدر ، كقولنا أعجبني انطلاقك واحداً ، وهذا ضارب هند مجردة . . . . ويستشهدون على ذلك بقوله تعالى : (إليه مرجعكم جميعا) وبقول الشاعر : تقول ابنتي إن انطلاقك واحداً . . . . . فإن لم يكن المضاف مما يصح عمله في الحال فيمتنع مجيء الحال من المضاف إليه . وعلى هذا فلا يجوز رأيت غلام هند راكبة . . . . . ، وهذا ما عناه ابن مالك بقوله : إلا إذا اقتضى المضاف عمله .

**الشرط الثاني** : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه . وعلامة ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . وقد استشهد النحاة على ذلك بقوله تعالى : (ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا) فـ(إخواناً) حال من المضاف إليه وهو الهاء والميم (هم) ، و(الصدور) بعض المضاف إليه ، كذلك قوله تعالى :

(أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) ، فـ(ميتاً) حال من الأخ المضاف إليه اللحم ، واللحم بعض الأخ ، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله : أو كان جزء ماله أضيفا .

**الشرط الثالث** : أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه أو كبعض المضاف إليه ، وقد استشهد النحاة على ذلك بقوله تعالى : (أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا) ، فـ(حنيفا) حال من (إبراهيم) المضاف إليه الملة ، ، و(الملة) كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فلو قيل في غير القرآن : أن اتبع إبراهيم حنيفا لجاز ، وإلى هذا الشرط أشار ابن مالك بقوله أو مثل جزئه . . . .[79] .

## ثانياً : من أول من اشترط هذه الشروط؟

قلنا منذ قليل إن الفارسي أجاز مجيء الحال من المضاف إليه بلا شروط ، إذن من الذي جاء بعده واشترط هذه الشروط . المشهور بين النحاة أن الأخفش وابن مالك هما اللذان اشترطا هذه الشروط ، وهذا غير صحيح ، فبالرجوع إلى معاني القرآن للأخفش لمعرفة رأيه في الاثنتي عشرة آية التي يُسْتَشهد بها على مجيء الحال من المضاف إليه لم أجد إلا نصاً وحيداً في قوله تعالى (أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا) ، حيث ذكر أن حنيفا منصوب على الحال فقط ، دون أن يزيد على ذلك[80] .

وبالرجوع إلى كتاب «منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية» لمعرفة ما إذا كان الأخفش قد اشترط هذه الشروط أو بعضها في مكان آخر وجدت صاحب الكتاب يعتمد فقط على ما ذكره السيوطي في الهمع[81] دون وجود نص صريح للأخفش يشير إلى ذلك ، وبذلك يسقط ما نسبه السيوطي إلى الأخفش ، ويبقى ما نسبه إلى ابن مالك . ونقول نعم اشترط ابن مالك هذه الشروط ولكنه سُبق إلى ذلك . فمن خلال مراجعة بعض الشواهد التي رفض ابن الشجري (542هـ) أن يكون الحال فيها من المضاف إليه وجدته يرد أن يكون (مضاعفاً) حالاً من (الحديد) في قول الشاعر :

**عــوذ وبهثة حاشدون عليهم  حلق الحديد مضاعفا يتلهب**

قال : وذلك أنه لا عامل له في هذه الحال إذا كانت من (الحديد)[82] ، وهذا هو الشرط الأول في جواز مجيء الحال من المضاف إليه ، وهو أن يكون المضاف مما يصح عمله في الحال ، ولما فقد الشاهد هذا الشرط ؛ لأن (حلقا) لا يصح عملها في الحال منع ابن الشجري أن يكون (الحديد) صاحب الحال . وقد أجاز ابن الشجري أن يكون (مدبراً) حالاً من الهاء في (حواميه) من قول الجعدي : كأن حواميه مدبراً . . . . . .

قال : لأن (الحوامي) ما عن أيمان حوافره وشمائلها فهي بعض المضاف إليه[83] . وهذا هو الشرط الثاني لمجيء الحال من المضاف إليه ، وهو أن يكون المضاف جزءاً أو بعضاً من المضاف إليه ، ولما افتقد قول تأبط شراً : سلبت سلاحي بائساً ، هذا الشرط رفض ابن الشجري أن يكون (بائساً) حالاً من الياء التي في (سلاحي) ، قال : وليس السلاح بعض ما أضيف إليه[84] . وبذلك يكون ابن الشجري أول من جاء بعد الفارسي - ممن يجيز المسألة بلا شروط - واشترط شروطاً لمجيء الحال من المضاف إليه ، وقد ذكر هذه الشروط أيضاً واحد ممن عاصروا ابن الشجري - وإن تأخر عنه قليلاً - وهو السهيلي 581هـ ، فقد رفض هو الآخر أن يكون (مدبراً) حالاً من الهاء في حواميه من قول الشاعر : كأن حواميه مدبراً . قال : وهذا غلط ، لأن الحال من المضاف إليه لا يجوز على الإطلاق ، لأنها مفعول فيها فهي كالظرف والمفعول فلا بد لها من عامل يعمل فيها ، ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة ، لأنه أضعف من لام الإضافة ، ولام الإضافة لا يعمل معناها في ظرف ولا حال ، فمعناها إذا لم يلفظ بها أضعف وأجدر ألا يعمل ، ولهذا السبب لم يجز : هذا غلام هند ضاحكة ، - وهذا هو الشرط الأول في مجيء الحال من المضاف إليه - ، وأجاز : رأيت وجه هند قائمة ، قال : لأن البعض يجري عليه حكم الكل ، فيعمل في الحال ما يعمل في البعض[85] وهذا هو الشرط الثاني : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، فالوجه بعض الفتاة ، وبهذا يكون ابن مالك قد سُبق إلى اشتراط شروط لصحة مجيء الحال من المضاف إليه ، سبقه ابن الشجري (542هـ) ، والسهيلي (581هـ) . بقي أن نذكر بعض من قالوا بهذه الشروط ؛ فابن مالك

ذكر ذلك في شرحه للتسهيل ، وفي شرحه للكافية ، وفي ألفيته الشهيرة ، وتبعه على ذلك شراح الألفية ، وشراح التسهيل ، وقد ذكر هذه الشروط أيضاً ابن القيم (751هـ) في كتابه «بدائع الفوائد»[86] .

وبعد أن انتهينا من الحديث عن هذه الشروط نذكر أن الفارسي أجاز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً دون شروط ، وقد استشهد على ذلك بقول أمية بن أبي الصلت :

**فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقا  في رأس غمدان دارا منك محلالا**

ف (دارا) حال من (غمدان) وهو المضاف إليه ، وقال الشاعر :

**عوذ وبهثة حاشدون عليهم  حلق الحديد مضاعفا يتلهب**

ف (مضاعفا) حال من (الحديد)[87] ، والشاهدان لا ينطبق عليهما الشروط الثلاثة التي اشترطها النحاة ، وكان هذا داعياً لأبي علي أن يجيز ذلك مطلقاً بلا شروط . وليس هذا فقط بل وجدت شواهد أخرى أمكن تخريجها على مجيء الحال من المضاف إليه دون أن تتحقق بها تلك الشروط مثل قول تأبط شراً :

سلبت سلاحي بائساً وشتمتني . . . . . .

وقول الجعدي :

**كأن حواميه مدبراً  خضبن وإن كان لم يخضب**

وقال الأعشى :

**أرى رجلا منهم أسيفا كأنما  يضم إلى كشحيه كفا مخضبا**

على تقدير (مخضبا) حال من الهاء في (كشحيه) ، وقال كثير :

وكنت كذي رجلين رجلا صحيحة . . . . . .

على رواية من نصب (رجلا) على أنها حال من (رجلين) .

وقال الراجز :

أما تري حيث سهيل طالعاً

على من جعل (طالعاً) حالاً من (سهيل) المضاف لها حيث .

ومن شعر المولدين قال المتنبي :

. . . . . تحت الدجى نار الفريق حلولا

فـ(حلولا) حال من الفريق وهو مضاف إليه .

وقال أبو تمام :

والعلم في شهب الأرماح (لامعة) . . . . . .

فـ (لامعة) حال من (الأرماح) .

هذه هي الشواهد على مجيء الحال من المضاف إليه دون أن ينطبق عليها شروط النحاة ، منها ما جاء في الشعر القديم ، ومنها ما جاء في شعر المولدين . ومن الشواهد القرآنية التي خالفت شروط النحاة قوله تعالى : (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها) . وقال عز وجل : (وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) . . . . وبذلك يترجح لدينا رأي الفارسي في جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً لكثرة الشواهد على ذلك .

## علة ضعف مجيء الحال من المضاف إليه

إذا كان النحاة قد ذكروا أن مجيء الحال من المضاف إليه قليل أو ضعيف أو عزيز أو نادر فإنهم منعوا مسائل أخرى يجيء فيها الحال من المضاف إليه . وقبل أن نعرض لعلل هؤلاء النحاة لا بد من الإشارة إلى أن نظرية العامل هي التي سيطرت على أحكام هذه المسألة ، فأجازت مجيء الحال من المضاف إليه مع الضعف في صور ، ومنعت ذلك في صور أخرى ؛ منع بعض النحاة[88] مجيء الحال من المضاف إليه إلا بشروط ثلاثة ، ذكرناها أكثر من مرة ، وما خرج

عن هذه الشروط يمتنع مجيء الحال منه . وعلتهم في ذلك أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه يكون معمولاً للمضاف ، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل ، فإذا لم يكن المضاف مصدراً أو صفة امتنع مجيء الحال من المضاف إليه ، وعلى هذا لم يجز عندهم هذه الأمثلة :

ضربت غلام هند جالسة ، وجاء غلام هند مجردة ، وضاحكة ، وقائمة . . . .

وعلة امتناع ذلك أن العامل في صاحب الحال لا يصح أن يعمل في الحال ، ولو كان العامل في الحال هو العامل في المضاف ، لكان الحال من المضاف وليس من المضاف إليه .

وقد نُقل عن الفارسي وأبي زيد إجازة هذه الصورة[89] . وقد أجاز النحاة ـ تبعاً لقاعدة العامل السابقة ـ هذه الأمثلة : هذا ضارب هند قائمة ، وأعجبني خروجها راكبة ، وأعجبني انطلاقك منفرداً . . . . وعللوا لذلك بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فالمضاف في هذه الحالة في حكم الساقط ؛ لأن المضاف إذا كان مصدراً أو صفة فقد أشبه الفعل ، وإذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله ، أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال[90] .

وبعد فهذه هي الأمثلة التي منعها النحاة لئلا تتخرم قاعدتهم ، وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وما وافق هذه القاعدة أجازوه وقد ذكرنا عند حديثنا عن شروط مجيء الحال من المضاف إليه شواهد - قرآنية وشعرية - جاءت مخالفة لما اشترطوه ؛ لذلك أجاز الفارسي وأبو زيد مجيء الحال من المضاف إليه دون احتراز .

## الخاتمـــة

الآن ، وبعد أن انتهينا من الحديث عن مجيء الحال من المضاف إليه نجمل ما قلناه في هذه السطور .

1 - أول من ذكر هذه المسألة أبو علي الفارسي في كتابه الشيرازيات وقد أجاز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً .

2 - أول من وضع شروطاً لمجيء الحال من المضاف إليه ابن الشجري (542هـ) ، تلاه السهيلي (581هـ) ، ثم ابن مالك (672هـ) .

3 - وعلى الرغم من الشروط التي وضعوها لمجيء الحال من المضاف إليه ، ذكروا أن ذلك قليل أو ضعيف أو عزيز أو نادر ، وإن كانت الشواهد عليه كثيرة .

4 - بلغ عدد الشواهد التي يمكن الاستشهاد بها على هذه المسألة اثنتي عشرة آية ، وعشرة شواهد من الشعر القديم ، بالإضافة إلى بيتين من شعر المولدين .

5 - لم تخلص هذه الشواهد لمجيء الحال من المضاف إليه ، بمعنى أن هذا التقدير لم يكن الوحيد في الشاهد ، بل اختلف النحاة في صاحب الحال في كثير من الشواهد المذكورة .

6 - سيطرت نظرية العامل على فكر النحاة الذين أجازوا صوراً لمجيء الحال من المضاف إليه ومنعوا صوراً أخرى ؛ لأن العامل في صاحب الحال لا يصح فيها أن يعمل في الحال .

7 - وعلى الرغم من الشروط الثلاثة التي وضعها النحاة لصحة مجيء الحال من المضاف إليه فنحن نوافق أبا علي الفارسي في إجازة ذلك مطلقاً بلا شروط ، وذلك لتعدد الشواهد على ذلك حيث بلغت ثمانية شواهد .

## الهوامش والمراجع

(1) كلمة قالها المرحوم الطناحي في مقدمة تحقيقه لكتاب الشعر .

(2) المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس ، إعداد علي جابر منصور .

(3) وذكرها ابن أبي الربيع في شرحه للجمل المسمى بالبسيط ، تحقيق : د . عياد بن عيد الثبيتي ، ص529 ، وما بعدها .

(4) خزانة الأدب 4/7 ، عبدالقادر البغدادي ، تحقيق : أ . عبدالسلام هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي 1989 .

(5) دراسات لأسلوب القرآن ج94/3 ، محمد عضيمة ، القاهرة : دار الحديث .

(6) راجع معاني القرآن للفراء 283/282/1 ، وللأخفش 244 ، وللزجاج 91/2 ، وإعراب 445/1 ، ومشكل إعراب القرآن لمكي 202/1 ، والكشاف 551/1 ، 52 وإعراب القرآن للنحاس والبحر المحيط 27/4 وما بعدها ، والدر المصون 73/4 ، والمحرر الوجيز لابن عطية 212/4 .

(7) التبيان في إعراب القرآن 191/1 ، العكبري ، مكتبة الدعوة . تحقيق مصطفى السقا ، القاهرة : مطبعة الحلبي ، 1971 .

(8) الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتخب الهمداني ، تحقيق : محمد النمر ، القاهرة : ط أولى 1991 .

(9) راجع : معاني القرآن للفراء 929/1 ، ومعاني القرآن للأخفش 247/1 .

(10) راجع إعراب القرآن للنحاس 462/1 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 120/2 ، ومشكل إعراب القرآن 209/1 ، والكشاف 587/1 ، والبحر المحيط 104/4 ، والدر المصون 120/4 والمحرر الوجيز 286/4 .

(11) الفريد في إعراب القرآن المجيد 608/1 .

(12) انظر معاني القرآن للفراء 322/1, 309/1, وللأخفش259/1 ومعاني الزجاج 180/2 ، والكشاف 640/1 ، 685 والبحر المحيط 285/4 ، 388 ، والمحرر الوجيز 122/5 .

(13) التبيان في إعراب القرآن 217/1 .

(14) الدر المصون 293/4 ، للسمين الحلبي ، تحقيق : د . أحمد الخراط ، طبعة أولى ، دار القلم : 86 .

(15) الفريد في إعراب القرآن المجيد 46/2 .

(16) راجع معاني القرآن للفراء 354/1 ، والكشاف 65/2 .

(17) الفريد في إعراب القرآن المجيد 228/2, وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 291/2 ، وإعراب القرآن للنحاس 354/1 .

(18) الدر المصون 149/5 .

(19) المحرر الوجيز 150/6, لابن عطية ، القاهرة : مكتبة ابن تيمية 1992 .

(20) إعراب القرآن للنحاس 49/2 ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 7/3 .

(21) الفريد في إعراب القرآن المجيد 532/2 وانظر مشكل إعراب القرآن 374/1 .

(22) انظر مثلاً أوضح المسالك 284/2 ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة : المكتبة العصرية ، وشرح الأشموني 179/2 ، على ألفية ابن مالك ، القاهرة : دار احياء المكتبة العربية ، د .ت .

(23) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 180/3 ، وإعراب القرآن للنحاس 196/2 ، والكشاف 580/2

(24) انظر التبيان في إعراب القرآن 75/2 ، ومشكل إعراب القرآن 8/2 ، والبحر المحيط 482/6 ، 483 والدر المصون 162/7

(25) انظر مثلاً شرح ابن الناظم 325 وما بعدها ، تحققيق عبدالحميد السيد عبدالحميد ، بيروت : دار الجيل ، 1998 ، وأوضح المسالك 284/2 ، وشرح ابن عقيل 267/2 ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد القاهرة : دار التراث .

(26) إعراب القرآن للنحاس 201/2 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 182/3, ومشكل إعراب القرآن 10/2 .

(27) التبيان في إعراب القرآن 76/2, والدر المصون 172/7, والفريد في إعراب القرآن المجيد 206/3

(28) البحر المحيط 489/6, لأبي حيات ، دار الفكر : 1992 .

(29) معاني القرآن للأخفش 415/1 ، تحقيق : فائز فارس ، ط . ثانية : 1981 .

(30) مشكل إعراب القرآن 22/2 لمكي بن أبي طالب ، تحقيق : ياسين السواس ، دار المأمون .

(31) المحرر الوجيز 367/1 وانظر البحر المحيط 611/6 .

(32) أمالي ابن الشجري 25/1 ، تحقيق : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، 1992 . وقد ذكر ذلك أيضاً الأندلسي في شرح الألفية 310/2 .

(33) انظر مثلاً أوضح المسالك 284/2 وشرح الأشموني 179/2 وشرح ابن الناظم 325 ، 326 .

(34) الكشاف 373/4 ، والتبيان 240/2, والفريد في إعراب القرآن المجيد 341/4 .

(35) البحر المحيط 520/9

(36) أمالي ابن الشجري 223/1 .

(37) انظر مثلاً إعراب القرآن للنحاس 291/3, والكشاف 438/4 ، ومشكل إعراب القرآن 239/2 ، والتبيان 250/2 والفريد في إعراب القرآن المجيد 398/4 .

(38) إعراب القرآن للنحاس 356/3 .

(39) مشكل إعراب القرآن 358/2 .

(40) الفريد في إعراب القرآن المجيد : باختصار يسير 342/4 .

(41) إعراب القرآن للنحاس 353/3 .

(42) مشكل إعراب القرآن 490/2 .

(43) التبيان 291/2 والآية لم يتعرض لموطن الشاهد فيها الفراء 282/3, والأخفش 542, والزمخشري 782/4, وأبو حيان 519/10 .

(44) ديوانه من قصيدة يمدح بها سيف بن ذي يزن الحميري 343 ، وطبقات فحول الشعراء 260 ، والشعر والشعراء 372/1 ، لابن قتيبة ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، القاهرة : دار المعارف ، 1966 ، وأمالي ابن الشجري 248/1, 259, واللسان لابن منظور «غمد» ، بيروت : طبعة دار صادر ، وقد أخل به المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية .

(45) المسائل الشيرازيات ص335 ، 336 ، وقد نقل ابن الشجري كلام الفارسي في المجلس الخامس والعشرين من الأمالي 256/1 .

(46) وقد جاءت الدار بمعنى البلد في قوله تعالى (فأصبحوا في ديارهم جاثمين) هود 64 .

(47) الأعراف 73 ، هود 64 .

(48) الزيد الفوارس في النوادر 359 ،لأبي زيد ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد ، دارالشروق 1981 ، والخزانة 173/3 ، وبلا نسبة في الشيرازيات 336 من الرسالة ، وأمالي ابن الشجري 256/1 ، وشرح الرضي 9/2 ، تحقيق : يوسف عمر نسخة مصورة عن الطبعة الأولى . د .ت ، وتذكرة النحاة 518 ، والهمع 234/2 .

(49) الشيرازيات ص336 من الرسالة ، وشرح الرضي 9/2 .

(50) أمالي ابن الشجري 256/1 .

(51) تذكرة النحاة 518 ، لأبي حيان ، تحقيق : عفيف عبدالرحمن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 1986 .

(52) ديوان الجعدي 20 ، وأمالي ابن الشجري 24/1 ، والخزانة 161/3 وبلا نسبة في شرح الرضي 9/2 ، وتذكرة النحاة 518 .

(53) انظر أمالي ابن الشجري 24/1 ، وشرح الرضي 29 ، وتذكرة النحاة 518 .

(54) ديوان الأعشى 115 ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، بيروت 1983 ومجالس ثعلب 38/1 ، وشرح شواهد الإيضاح 458 ، لابن بري ، تحقيق : عيد درويش ، طبعةأميرية ، د .ت . وإيضاح شواهد الإيضاح 674/2 ، والخزانة 5/7 واللسان خضب .

(55) التكملة 134 وما بعدها وانظر شرح شواهد الإيضاح 458 وإيضاح شواهد الإيضاح 674/2 .

(56) شرح شواهد الإيضاح 458 .

(57) يقصد جعل «مخضباً» حالاً من الضمير في« يضم» أو من الهاء في (كشحيه) ، أو جعلها نعتاً للرجل .

(58) البسيط في شرح جمل الزجاجي 529 ، 530 لابن أبي ربيع ، تحقيق د . عياد الثبيتي ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط أولى ، 1986 .

(59) أماني ابن الشجري 245/1 وانظر اللسان «خضب» حيث ذكر التقديرات الثلاثة دون ترجيح . وكذلك فعل القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح 674/2 .

(60) ديوانه 62 ، تحقيق علي ذو الفقار شاكر ، بيروت : دار الغرب ، 1984 ، وأمالي ابن الشجري 24/1 ، والخزانة 164/3 ، 4/7 وقد أخل به المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية .

(61) أمالي ابن الشجري 24/1 ، والخزانة 4/7 ، 5 .

(62) الأمالي 25/1 باختصار .

(63) أخل به المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية وذكره ابن الشجري منسوباً إلى المسيب بن عامر 23/1 ، وكذا في الخزانة 163/3 ،١ وقد علق المرحوم الطناحي بقوله : لم أعرف المسيب هذا ولم أجد أبياته فيما بين يدي من مراجع .

(64) أمالي ابن الشجري 24/1 .

(65) أمالي ابن الشجري 25/1 .

(66) الخزانة 164/3 .

(67) ديوانه 43 ، ضمن شعراء أميون ، تحقيق : نورب القيسي ، الموصل ، ولعمرو بن ملقط في الخزانة 18/9 وانظر شرح التسهيل لابن مالك 342/2 ، وشرح الألفية لابن الناظم 325 ، وللأشموني 179/2 .

(68) وقد تابع ابن مالك في ذلك شراحُ التسهيل وشراحُ الألفية ، انظر مثلاً شفاء العليل في إيضاح التسهيل 531/2 ، للسلسبلي ، تحقيق : الشريف البركاني ، مكة المكرمة : المطبعة الفيصلية ، 1986 . وشرح الألفية لابن الناظم 325 ، ولابن عقيل 267/2 ، وللأندلسي 309/2 ، وللاشموني 179/2 .

(69) ديوانه 21 باختلاف في رواية الشطر الأول ، تحقيق : محمد ابوالفضل ابراهيم ، القاهرة : دار المعارف ، 1984 ، انظر الخزانة 95/3 ، 180/9 .

(70) شرح الكافية الشافية 336/1 لابن مالك ، تحقيق عبدالمنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، د .ت .

(71) ديوانه 99 ، تحقيق : احسان عباس ، بيروتك دار الثقافة ، 1971 ، والخزانة 211/5 .

(72) نتائج الفكر 316 وما بعدها باختصار للسهيلي ، تحقيق : محمد البنا ، ط ثانية ، د .ت .

(73) بلا نسبة في شرح المفصل 90/4 ، لابن يعيش ، القاهرة : مكتبة المتنبي ،د .ت ، والهمع 153/2 ، للسيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، والخزانة 5/7

(74) خزانة الأدب 5/7 ، 5 .

(75) انظر التبيان في شرح الديوان 238/3, وقد نقل صاحبه كلام ابن الشجري .

(76) الأمالي 98/3 ، وانظر التبيان 238/3 .

(77) نتائج الفكر 317 .

(78) انظر شرح الرضي 183/3, تحقيق يوسف عمر ، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى .

(79) انظر شرح الكافية الشافية 336/1 وما بعدها ، شرح التسهيل 342/2 وما بعدها ، لابن مالك ، تحقيق : عبدالرحمن السيد ، د . محمد المختون ، القاهرة : دار هجر ، الطبعة الأولى ، 1990 . وتذكرة النحاة 518 ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل 531/2 .

(80) معاني القرآن للأخفش 415/1 .

(81) انظر منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية 433 ، عبدالأمير محمد أمين .

(82) أمالي ابن الشجري 256/1 .

(83) أمالي ابن الشجري 97/3 .

(84) أمالي ابن الشجري 97/3 .

(85) نتائج الفكر 315 وما بعدها .

(86) بدائع الفوائد 48/2 ، 49 ، لابن القيم ، دار الكتاب العربي ،د .ت وانظر شرح التسهيل لابن مالك 342/2 ، وشفاء العليل 531/2 ، وشرح الألفية لابن الناظم 325 .

(87) المسائل الشيرازيات ص324 ، 325 .

(88) كابن مالك ومن تابعه انظر مثلاً شرح التسهيل 342/2 ، وشرح الألفية لابن الناظم 324 ، وما بعدها .

(89) انظر الشيرازيات 324 وما بعدها من الرسالة والبسيط في شرح الجمل 529 وما بعدها ، وتذكرة النحاة 518 .

(90) انظر مثلاً بدائع الفوائد لابن القيم2 /48 ، 49 ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل 531/2 للسليلي ، والتصريح بمضمون التوضيح 641/2 لخالد الأزهري ، تحقيق : عبدالفتاح بحيري ، ط أولى ، 1997 .

* * *